

# اقترب الموعد النهائي للامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

لقد بات من الضروري أن تستعد الشركات للإنفاذ الكامل لنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية وذلك مع اقتراب الموعد النهائي للامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية، المقرر أن يبدأ سريانه في ١٤ سبتمبر ٢٠٢٤.

## فهم نظام حماية البيانات الشخصية

يعتبر نظام حماية البيانات الشخصية بمثابة حجر الزاوية لحماية البيانات في المملكة العربية السعودية، ويهدف هذا النظام، إلى جانب لائحته التنفيذية، إلى تنظيم معالجة البيانات الشخصية، وضمان الخصوصية وحماية حقوق الأفراد.

وفي حين أن نظام حماية البيانات الشخصية يستوحي مضمونه من اللائحة العامة لحماية البيانات، وهو معيار لقوانين حماية البيانات على مستوى العالم، فمن المهم للشركات أن تدرك أن هناك أيضاً اختلافات واضحة وملموسة بين اللائحة العامة لحماية البيانات ونظام حماية البيانات الشخصية. وهذه الاختلافات تتطلب إجراء فحص دقيق للأحكام التي ينفرد بها نظام حماية البيانات الشخصية. كما يجب أن تدرك الشركات أن مجرد وضع السياسات المتوافقة مع اللائحة العامة لحماية البيانات قد لا يكون كافياً للامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية، وسيكون فهم الفروق الدقيقة أمراً بالغ الأهمية للشركات لضمان امتثالها لجميع متطلبات نظام حماية البيانات الشخصية.

## نطاق نظام حماية البيانات الشخصية

يغطي نظام حماية البيانات الشخصية نطاقاً واسعاً ويُطبق على أي شركة تنشط في المملكة العربية السعودية وتعالج البيانات الشخصية، ويُطبق كذلك على الكيانات الموجودة خارج المملكة التي تعالج البيانات الشخصية لأفراد يقيمون في المملكة. كما يبدو أن معالجة البيانات الشخصية للأفراد المتوفين تقع كذلك ضمن نطاق نظام حماية البيانات الشخصية، إذا كانت المعالجة يمكن أن تؤدي إلى تحديد هوية المتوفى أو على أحد أفراد أسرته.

## الأثار المترتبة على المؤسسات

- زيادة المساءلة: من المتوقع أن تعتمد المؤسسات سياسات وإجراءاتٍ شاملة لحماية البيانات وأن تدمج حماية البيانات في جميع عملياتها التجارية.
- تعيين مسؤولين عن حماية البيانات: بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي قد تشارك في أنشطة معالجة بيانات عالية الخطورة، فإن تعيين مسؤول حماية البيانات للإشراف على جهود الامتثال يعد أمراً بالغ الأهمية.
- إرسال الإخطارات بشأن خرق البيانات: في حال حدوث خرق للبيانات الشخصية، فيجب على المؤسسة المعنية، في الوقت المناسب وفي ظروف معينة، إخطار الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والأفراد المتضررين من هذا الخرق.
- نقل البيانات عبر الحدود: يحظر نظام حماية البيانات الشخصية تماماً نقل البيانات الشخصية خارج المملكة العربية السعودية إذا كان ذلك قد يؤثر على أمن الوطن أو مصالحه الحيوية، أو إذا كان ينتهك أي أنظمة أخرى في المملكة. وعندما لا تنطبق هذه المحظورات، يُقيد نقل البيانات الشخصية خارج المملكة إلا إذا كانت الدولة المستقبلة تُقدم مستوى كافٍ من حماية البيانات الشخصية أو إذا وضعت الأطراف ضمانات كافية (بما في ذلك الدخول في بنود تعاقدية قياسية). ويلاحظ أن قائمة الدول التي لديها مستوى كافٍ من الحماية لم تُنشر بعد، ولم تُنشر أيضاً البنود التعاقدية القياسية التي يمكن للشركات الاعتماد عليها لنقل البيانات الشخصية بصورة نظامية خارج المملكة.
- التدريب والتوعية: يعد الاستثمار في تدريب الموظفين أمراً حيوياً لضمان فهم جميع الأفراد داخل المؤسسة لدورهم في الحفاظ على الامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية.
- إدارة الموردین: يجب على المؤسسات ضمان ما يلي: (١) أن يكون جميع مقدمي الخدمة الذين توظفهم المؤسسات لمعالجة البيانات الشخصية نيابة عنها ملتزمون بنظام حماية البيانات الشخصية؛ و(٢) أن تشمل العقود التي تبرمها المؤسسات مع مزودي الخدمة على الأحكام المقررة في نظام حماية البيانات الشخصية.
- تعزيز حقوق الأفراد: يتمتع الأفراد بموجب، نظام حماية البيانات الشخصية، بحقوق معينة فيما يخص بياناتهم الشخصية. ويجب على المؤسسات التأكد من وجود آليات لمعالجة هذه الحقوق بسرعة وفعالية.
- التبعات المالية: يمكن أن يؤدي عدم الامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية إلى عقوبات مالية كبيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُفرض غرامات تصل إلى ٥ ملايين ريال سعودي (حوالي ١,٣ مليون دولار أمريكي) على الأفراد والكيانات القانونية

التي تنتهك نظام حماية البيانات الشخصية، وقد تتضاعف هذه الغرامات في حالة تكرار المخالفة. كما يمكن أن يواجه الأفراد الذين يثبت تورطهم في كشف البيانات الشخصية الحساسة بشكل غير قانوني عقوبات تصل إلى السجن لمدة سنتين وغرامات تصل إلى ٣ ملايين ريال سعودي (حوالي ٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) أو إحدى هاتين العقوبتين. ويمثل احتمال السجن خطراً جدياً في حال عدم الامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية.

### الخطوات العملية:

مع اقتراب إنفاذ نظام حماية البيانات الشخصية، أصبح من الضروري أن تقوم المؤسسات بما يلي:-

١. إجراء تدقيق شامل بشأن امتثال عملياتها لنظام حماية البيانات الشخصية.
٢. مراجعة أو وضع سياسات وإجراءات وعمليات مخصصة لحماية البيانات.
٣. تعيين أو تسمية مسؤول حماية البيانات عند الضرورة.
٤. تدريب الموظفين على متطلبات نظام حماية البيانات الشخصية.
٥. التحضير للتبعات المالية المحتملة التي قد تنجم عن عدم الامتثال.

### الخلاصة

يمثل نظام حماية البيانات الشخصية تحولاً كبيراً في مشهد حماية البيانات في المملكة العربية السعودية. ومع اقتراب الموعد النهائي للامتثال للنظام، يجب على الشركات المبادرة بسرعة إلى مراجعة وتعديل عملياتها وممارساتها المتعلقة بمعالجة البيانات، حيث يمكن أن تكون تكلفة عدم المبادرة كبيرة.

للحصول على مساعدة إضافية وإرشادات مفصلة حول كيفية الامتثال لنظام حماية البيانات الشخصية، يرجى عدم التردد في التواصل مع فريق الخبراء في مكاتبنا.

هينريتا بكر

شريك، دبي

[henrietta.baker@dentons.com](mailto:henrietta.baker@dentons.com)

كهرب كجوري

معاون، دبي

[kahroba.kojouri@dentons.com](mailto:kahroba.kojouri@dentons.com)